

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥

بتتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي :

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

والقوانين المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

لتوحيد القياسي وجودة الإنتاج :

قرر :

(المادة الأولى)

يعدل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها

«الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة» على أن تتبع وزير التجارة الخارجية والصناعة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٤٢٦ هـ .

(الموافق ٧ مارس سنة ٢٠٠٥ م) .

حسني مبارك